آراء الدكتور حميد الفتلي في الزيادة في الصرف

صباح جاسم محمد

إشراف الدكتور(ضياء حميد دهش)

كلية الآداب - جامعة بغداد

الخلاصة:

تردّدت آراء الدكتور حميد الفتلي في الزيادة في بحث له بعنوان : (زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى) بين القبول والرفض، وهو من ضمن بحوث ودراسات في اللغة والنحو، وقد بيّن الفتلي أنّ العلماء انقسموا إزاء هذه الظاهرة واتخذوا مواقف متباينة منها، فمنهم من سلّم بها تسليماً مطلقاً، ومنهم من أنكرها، ومنهم من اتّخذ طريقا وسطاً بين الأخذ بها والرفض لها، والدكتور حميد الفتلي واحد من هؤلاء الذين توسّطوا؛ لأنّه يرى أنّ زيادة المباني لا تؤدي إلى زيادة المعاني دائماً؛ ولأنّ نقص تلك المباني ليس بالضرورة أن تؤدي إلى نقص في المعاني وأنّ الأمور تُعرفُ بأضدادها، كما أنّه ناقش آراء العلماء ومواقفهم من القاعدة ووضّح قصور كثير من الآراء بالأدلّة القطعية بعد أن قسّم بحثه تقسيماً منطقياً على خمسة أقسام[1]:

أولاً : زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى.

ثانياً : زيادة في المبنى لا تؤدي إلى زيادة في المعنى.

ثالثاً : زيادة في المبنى تؤدي إلى نقص في المعنى.

رابعاً : نقص في المبنى يؤدي إلى زيادة في المعنى.

خامساً : النقص في المبنى لا يؤدي إلى نقص في المعنى.

وساعتمد تقسيم الدكتور في تقسيم آرائه؛ لأنّ تقسيمه أكثر تنظيماً ووضوحاً فضلاً عن أنّني ساستثني الأقسام التي ليس للدكتور فيها رأي بعد أن أعرّف بالزيادة إتماماً للفائدة.الزيادة لغةً : النُّمو، وَكَذَلِكَ الزُّوادَةُ. وَالزِّيَادَةُ: خِلَافُ النُّقْصَانِ. زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْداً وزِيداً وزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيداً ومَزاداً أَي ازدَاد. والزَّيْدُ والزِّيدُ: الزِّيَادَةُ[2].الزيادة اصطلاحاً : عرّفها الزركشي(ت:٧٩٤هـ) بقوله: "وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنٍ مِنَ الْأَوْزَانِ ثُمَّ نُقِلَ إِلَى وَزْنٍ آخَرَ أَعْلَى مِنْهُ فَلا بُدَّ أَنْ يَتَضَمَّنَ مِنَ الْمَعْنَى أَكْثَرَ مِمَّا تَضَمَّنَهُ أَوَّلًا لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ أَدِلَّةٌ عَلَى الْمَعَانِي فَإِذَا زِيدَتْ فِي الْأَلْفَاظِ وَجَبَ زِيَادَةُ الْمَعَانِي ضَرُورَةً"[3]فيفهم من خلال تعريف الزركشي للزيادة أنّ زيادة المبنى لا بُدَّ أن تقتضي زيادة في المعنى. وفيما يأتي سأذكر آراء الدكتور حميد الفتلي في الزيادة وموقفه منها مبتدأً برأيه في القاعدة العامة للزيادة وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى(رأيُهُ في قاعدة الزيادة).

يرى الدكتور حميد الفتلي أنّ هذه القاعدة من القواعد الفرعية وهي تختص بالصرف أكثر منها في غيره من فروع اللغة وأنّها ليست قاعدة مطردة فالزيادة في المبنى تودي إلى الزيادة في المعنى أحياناً، وقد تؤدي هذه الزيادة إلى تقييد المعنى أحياناً أخرى فإنّك إذا سمعت كلمة (ضرب) على سبيل المثال وهي مكوّنة من (ض ر ب) فإنّك تفهم مطلق الضرب فإذا زدت عليه حرفاً ضيّقت معناه فتقول: ضارب لفاعل الضرب ومضروب لمن وقع عليه فبعد أن كان عامّاً صار خاصاً مقيّدا، كما أنّ الفتلي لم يكن راضياً على التسمية الاصطلاحية لقاعدة زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى قائلاً: كان عليهم أي العلماء أن يستبدلوا عبارة زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى أن يقولوا : الزيادة في المبنى قد تعطي معنى جديداً، فضلاً عن أنّ النقص يؤدي إلى زيادة في المعنى أحياناً أخرى[4]وللعلماء إشارات إلى هذه القاعدة في مختلف فروع اللغة وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، منهم من سلّم بها مطلقاً ومنهم من أنكرها إنكارا شديداً ومنهم من توسّط بين الاثنين وتنوّعت عباراتهم في التعبير عنها فهناك من صرّح بها ومنهم من لمّح لها وفيما يأتي سأذكر على سبيل المثال آراء العلماء التي استشهد بها الدكتور حميد الفتلي للدلالة على صحّة هذه القاعدة فمنها ما وافقها ومنها ما اعترض عليها، فابتدأ الفتلي بسيبويه؛ لأنّه يعدّ أول الملمّحين لهذه القاعدة ولم يصرح بأنّ هذا الباب هو باب في الزيادة؛ إذ يقول في باب افعوعلت وما هو على مثاله : "مما لم نذكره قالوا: خشن، وقالوا: اخشوشن. وسألت الخليل فقال: كأنّهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عاما، قد بالغ"[5].ويُفهَم من كلام سيبويه الذي نقله عن الخليل أنّ مصطلح المبالغة يقابل مصطلح الزيادة ومصداق ذلك أنك تقول في رجل صبّار في صابر فبنية صبّار فيها زيادة ومبالغة على صابر ممّا يدلّ على أنّ المبالغة والزيادة سيّان في الدلالة على قوّة المعنى، ويعدّ ابن جني رائداً في هذا المجال؛ إذ كان من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى هذه القاعدة صراحةً وليس أوّلهم؛ إذ ذكر في باب (قوة اللفظ لقوة المعنى) قوله:" هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب، ومن ذلك أيضًا قولهم: رجل جميل، ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وضاء، وجمال، فزادوا في اللفظ "هذه الزيادة لزيادة معناه، وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلًا على حادث متجدد له. وأكثر ذلك أن يكون ما حد له زائدًا فيه، لا منتقصًا منه"[6]، وقد أكّد ابن

جني في هذا الباب أنّ كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى وذكر هذه القاعدة في موضع آخر من كتابه الخصائص في باب " أمساس الألفاظ أشباه المعاني"، قال:" ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلًا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر وحقحق، دليلًا على تقطيعه. ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعَّف أن يجيء في آخرها وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل. فهذا أيضًا من مساوقة الصيغة للمعاني"[٧]، أمّا ابن الأثير(ت:٦٣٧هـ) فقد تابع ابن جني في باب (قوة اللفظ لقوة المعنى) إلّا أنّ ابن الأثير قد ذكر أنّ ابن جني لم يورده كما أورده هو من النكت التي ضمّنها قال:" اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بُدَّ من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني، وهذا لا نزاع فيه لبيانه، وهذا النوع لا يستعمل إلا في مقام المبالغة. فمن ذلك قولهم: خشن واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، نحو فعل، وافعوعل وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا رأوا كثرة العشب قالوا: "اعشوشب ومما ينتظم بهذا السلك: قدر واقتدر، فمعنى اقتدر أقوى من معنى قدر قال الله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[٨]، فمقتدر ههنا أبلغ من قادر، وإنَّما عدل إليه للدلالة على تفخيم الأمر، وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلاَّ عن قوة الغضب، أو للدلالة على بسطة القدرة، فإنَّ المقتدر أبلغ في البسطة من القادر، وذاك أنَّ "مقتدر" اسم فاعل من اقتدر وقادر اسم فاعل من قدر ولا شك أنّ افتعل أبلغ من فعل"[٩] .وقد وقف الدكتور حميد الفتلي على نصّي ابن جني وابن الأثير وبيّن الفرق الجوهري بينهما قائلاً: أنّ ابن جني قد وضع شرطين لذلك، الأول تكثير الألفاظ، والثاني العدول من صيغة إلى أخرى أكثر منها قوّة في المعنى، أمّا ابن الأثير فقد أضاف شرطاً ثالثاً لصحة هذه القاعدة علاوة على الشرطين اللذين ذكرهما ابن جني وهو التوكيد والمبالغة فإنّ زيادة المبنى التي تؤدي إلى زيادة المعنى الغرض منها المبالغة والتوكيد[١٠]وذكر صاحب الطراز أنّ قوة المعنى تتوقف على زيادة حروف اللفظ، وإلّا كانت زيادة الحروف لغو لا فائدة من ورائها إذ ذكر: قوة اللفظ لأجل قوة المعنى، إنَّما تكون بنقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها حروفا، فلأجل ذلك يقوى المعنى لأجل زيادة اللفظ، وإلا كانت زيادة الحروف لغوا لا فائدة وراءها، وذلك يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، وذكر أمثلة لكل قسم من هذه الأقسام، فمثاله في الأسماء قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾[١١] فإنه أبلغ من قائم وقوله تعالى: ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[١٢] فإنه أبلغ من عالم وقوله تعالى: ﴿ مُّقۡتَدِرٍ ٤٢﴾[١٣] فإنه أبلغ من قادر، ومثاله في الأفعال قوله تعالى: ﴿فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ﴾[١٤] فإنه مأخوذ من الكب وهو القلب[١٥]، لكنه كرر الباء للمبالغة فيه، ومثاله في الحروف ذكر أنّ الزيادة تقع في الحروف ولكن على قلة نحو قولنا: سأفعل، وسوف أفعل، فإن زمان "سوف" أوسع من زمان السين، وما ذاك إلا لأجل امتداد حروفها وهكذا فإن التأكيد بأنّ الشديدة آكد من التأكيد بأن المخففة، ونحو «لكنّ» فإنها مع التضعيف آكد منها مع التخفيف، فحصل من مجموع ما ذكرناه أنَّ المبالغة فى الألفاظ إنما تكون تبعا للبلاغة في المعاني، فلا جرم تكثرت الألفاظ لأجل ذلك[١٦].وهذا يشير إلى أنّ الزيادة تقع في الأسماء والأفعال والحروف خلافاً لما ادّعاه ابن الأثير الذي اشترط أنّ الزيادة في الأسماء لا توجب زيادة في المعاني إلّا اذا تضمنت معنى الفعلية وأنكر على الذين ذهبوا إلى أنّ زيادة التصغير تؤدي إلى النقص في المعنى قال:" ولربما نظر بعض الجهال في هذا، فقاس عليه زيادة التصغير، وقال: إنَّها زيادة، ولكنها زيادة نقص؛ لأنَّه في اللفظ حرف، كقولهم في الثلاثي في رجل "رجيل"، وفي الرباعي في قنديل: "قنيديل"، فالزيادة وردت ههنا، فنقصت من معنى هاتين اللفظتين وهذا ليس من الباب الذي نحن بصدد ذكره؛ لأنَّه عار عن معنى الفعلية، والزيادة في الألفاظ لا توجب زيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية؛ لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها ألا ترى أنا لو نقلنا لفظة "عذب" وهي ثلاثية إلى الرباعي فقلنا: "عذبب" على وزن جعفر لاستحال معناها، ولم يكن لها معنًى وكذلك لو نقلنا لفظة (عسجد) وهي رباعية إلى الخماسي، فقلنا: (عسجدد) على وزن (جحمرش) لاستحال معناها وهذا بخلاف ما فيه معنى الفعلية، كقادر ومقتدر، فإن قادرا اسم فاعل (قدر)، وهو ثلاثي، و(مقتدر) اسم فاعل (اقتدر) وهو رباعي"[١٧]ورأى الدكتور حميد الفتلي أنّ إنكار ابن الأثير فيه نظر والسبب في ذلك أنهم عدّوا بعض الزيادات في الصيغ الأسمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة المعنى كما هو الحال في (كوثر) فإنّه مزيد الواو وهذه الزيادة جاءت لتكثير المعنى وتقويته فليس ذلك بمنحصر بالفعل أو ما يجري مجراه وهو خلاف ما ذهب إليه ابن الأثير[١٨].أمّا المحدثون فقد تباينت آراؤهم أيضاً في قاعدة الزيادة فمنهم من غالى في إثباتها بوصفها من القواعد الكلية في اللغة وهو الشيخ محمد هادي معرفة (ت:١٤٢٧هـ) إذ أورد رأيه في القاعدة وهو قوله :" قاعدة كلية مطردة تدعمها حكمة الوضع إذ ليست الأوضاع سوى دلائل وإشارات إلى المعاني والمرادات ولولا اختصاص كل لفظة في مادتها وهيأتها _بمعنى من المعاني _ فلا تتعداه إلى غيره كما لا يدل عليه غيرها لانتفت فائدة الوضع وعاد محذور

الإبهام والترديد كما في الاشتراك أو نقض حكمته _ كما في المترادفات _ بعد الاستغناء عن الوضع الثاني بالوضع الأول وهو عبث ولغو وعليه فكل تصريف في الكلمة أو تغيير في حركتها فإنّما هو للدلالة على معنى جديد لم يكن فيما قبل. فمثل (ضرّ وأضرّ) لابدّ أن يختلف معناهما كما هو كذلك فالأول للدلالة على إيقاع الضرر به سواء قصده أم لم يقصده والثاني إيقاعه عن عمد وقصد، يقال صرّه وهو بمعنى ضدّ نفعه وأضرّه جلب عليه الضرر كما حاول تمهيد أسباب مؤاتيه للإضرار به. كما في ضرّ وضارّ أيضاً من الفرق الأول، فالأول إضراره بالفعل والثاني محاولة إضراره سواء تمكّن من الإيقاع به أم لم يتمكّن، كما في خدع وخادع وفي قوله تعالى: (﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾[١٩] أي يحاولون خداعه تعالى والمؤمنين لكنّهم فاشلون في هذه المحاولة سوى إنّهم يخدعون بالفعل أنفسهم وينخدعون بتصورهم أنّهم خدعوا الله ورسوله[٢٠].وردّ الدكتور حميد الفتلي على ما ذكره الشيخ محمد هادي معرفة من أمثلة أنّها لا تنسجم وقاعدة الزيادة التي نحن فيها؛ إذ إنّ الشيخ بيّن الفرق بين (ضرّ وأضرّ وضارّه)، ولا علاقة لزيادة المبنى في زيادة المعنى هنا وأنّه لم يستطع أن يعضّد ما ذهب إليه من اطراد القاعدة بالأمثلة التي ذكرها[٢١].أمّا السيّد الخوئي فقد أنكر هذه القاعدة إنكاراً شديداً إذ يقول:" وقد خفي الأمر على جملة من المفسرين فتخيّلوا أنّ كلمة (الرحمن) أوسع معنى من كلمة (الرحيم) بتوهم أنّ زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني وهذا التعليل ينبغي أن يعدّ من المضحكات فإنّ دلالة الألفاظ تتبع كيفية وضعها ولا صلة لها بكثرة الحروف وقلّتها، وربّ لفظ قليل الحروف كثير المعنى وبخلافه لفظ آخر فكلمة حذر تدلّ على المبالغة دون كلمة حاذر، وإنّ كثيرا ما يكون الفعل المجرّد والمزيد فيه بمعنى واحد كضرّ وأضرّ"[٢٢]

المسألة الثانية(زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى)

ذكر النحويون أنّ هذه الزيادة تقع في الأسماء والأفعال والحروف لكن تختلف نسبة وقوعها من قسم لآخر وعلى النحو الآتي:

١_**الأسماء**: ذكر الدكتور حميد الفتلي آراء كثير من العلماء للدلالة على صحة هذه القاعدة فمنها ما وافقها ومنها ما وقف بالضدّ منها فمن الأسماء التي استشهد بها المفسّرون واللغويون في إثبات هذه القاعدة لفظتي (الرحمن والرحيم) اللتين وردتا في البسملة المباركة؛ وسبب اختيارهم هذين اللفظين اعتقاداً منهم أنّ الرحمن فيه زيادة ومبالغة لذلك تقدّم على الرحيم.أمّا الدكتور حميد الفتلي فقد ذهب إلى أنّ الرحمن عطف بيان أو بدل من لفظ الجلالة أو هو نعت وأنّ الرحيم نعت للرحمن وليس بينهما توكيد، وأنّ الرحمن صفة مشبّهة والرحيم بمعنى راحم اسم فاعل أو قد يكونان كلاهما صفة مشبّهة أو يكونان صيغتين للمبالغة متساويتين في جميع ذلك وليس زيادة البناء في الرحمن أفضت إلى زيادة المعنى[٢٣] ، وأذهب مع من يرى أنّ صيغة رحمن (فعلان) تدلّ على الكثرة والمبالغة، ورحيم (فعيل) وهي صفة مشبهة تدلّ على الدوام والثبوت؛ ولهذا اردف الرحمن بالرحيم ليدل على أن رحمته كثيرة ودائمة[٢٤] .واختلفت تعبيرات العلماء في الزيادة بين هذين اللفظين فمنهم من ذكر أنّ "الرَّحمن أبلغ من الرّحيم، لأنَّ زيادة (اللفظ) تدل على زيادة المعنى، وذلك يكون تارةً باعتبار الكميّة، أي باعتبار كثرة أفراد المُنْعم (عليه) وقلّتها فعلى هذا يقال: رَحْمنُ الدُّنيا لأنه للمؤمن والكافر، ورحيم الآخرة، لأنَّه يختصُ بالمؤمن. وتارة باعتبار الكيفية، فيقال: رَحْمن الدُّنيا والآخرة، ورحيم الدُّنيا، لأن النِّعم الأخرويّة كلّها عظامٌ، وأمّا النّعم الدّنيوية فقد تكون جليلةً وحقيرةً"[٢٥]، وذكر النحّاس (ت:٣٣٨هـ) رأياً لقطرب نصّ على أنّ الجمع بين الرحمن والرحيم من باب التوكيد قوله:" يجوز ان يكون جمع بينهما للتوكيد"[٢٦]، وهذا ما ذكره الطبرسي أيضاً وهو ينقل رأياً لأبي عبيدة قوله:" الرحمن: ذو الرحمة، والرحيم: هو الراحم، وكرر لضرب من التأكيد"[٢٧]، في حين رأى الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) أنّ المبالغة في الرحمن أكثر منها في الرحيم قال:" وفي الرَّحْمنِ من المبالغة ما ليس في الرَّحِيمِ، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى"[٢٨]، وهذا خلاف ما رآه الدكتور حميد الفتلي حين ذكر أنّ الرحمن والرحيم متساويان في الدلالة مستدلاً بقول الإمام زين العابدين (عليه السلام):"يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما"[٢٩]، فتكون الدلالتان متساويتين بناءً على نص الدعاء هذا حتى لو قبلنا تسامحاً رواية الزمخشري للدعاء فإنّ هذا لا يعني أنّ في الرحمن مبالغة أكثر من الرحيم[٣٠]، وإنّ معنى يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، إنّ النعم الأخروية كلها جِسام وأمّا النعم الدنيوية فقليلة حقيرة فتناسب كل اسم معناه ولا علاقة لزيادة المباني في زيادة المعاني فهي غير دالة عليه هنا، يوضّحه ما ذكره الإمام الصادق (عليه السلام) (ت ١٤٨ هـ) من أنّ الرحمن اسم خاص بصفة عامة، والرحيم اسم عام بصفة خاصة[٣١]، وقد خالف ابن عاشور قطربَ الذي رأى أَن الرَّحْمَن وَالرَّحِيمَ يَدُلَّانِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَجُعِلَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْآيَةِ مِنْ قَبِيلِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ وَمَالَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ، وانكر ابن عاشور هذا الوجه ونعته بالضعف قال: "وَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ إِذِ التَّوْكِيدُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَالتَّأْسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْمَقَامُ هُنَا بَعِيدٌ عَنْ مُقْتَضَى التَّوْكِيدِ. وَقَدْ ذُكِرَتْ وُجُوهٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ لَيْسَتْ بِمُقْنِعَةٍ "[٣٢]، ومن الألفاظ التي استشهد بها الفتلي أيضاً لتعضيد هذه القاعدة لفظة (الكوثر) التي تناولها ابن عاشور في تفسير وهو يتحدث عن تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[٣٣] قال:" والْكَوْثَر: اسْمٌ فِي اللُّغَةِ لِلْخَيْرِ الْكَثِيرِ صِيغَ عَلَى زِنَةِ فَوْعَلٍ، وَهِيَ مِنْ صِيَغِ

الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ غَالِبًا نَحْوَ الْكَوْكَبِ، وَالْجَوْرَبِ، وَالْحَوْشَبِ وَالدَّوْسَرِ وَلَا تَدُلُّ فِي الْجَوَامِدِ عَلَى غَيْرِ مُسَمَّاهَا، وَلَمَّا وَقَعَ هُنَا فِيهَا مَادَّةُ الْكُثْرِ كَانَتْ صِيغَتُهُ مُفِيدَةً شِدَّةَ مَا اشْتُقَّتْ مِنْهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ زِيَادَةَ الْمَبْنَى تُؤْذِنُ بِزِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِالْمُفْرِطِ فِي الْكَثْرَةِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا فُسِّرَ بِهِ وَأَضْبَطُهُ"[٣٤].والجدير بالذكر أنّ الدكتور حميد الفتلي أثبت من خلال الأمثلة التي أوردها ضمن هذا الباب من الزيادة تكون في الأسماء كما تكون في الأفعال وما يجري مجراها خلافاً لما ادعاه ابن جني ومن تابعه من أنّ الزيادة تكون في الأفعال وما يجري مجراها فقط وردّ عليهم بقوله: " فإن صحّة هذه القاعدة في الأسماء التي تناولناه فإنّ دعوى ابن جني ومن تابعه ليست صحيحة؛ لأنّهم ذكروا أنّ هذه القاعدة لا تكون إلّا في الأفعال أو ما في معناها فورودها في الأسماء مخرج لها عمّا قرّره ابن جني أو أنّ هذه الأسماء لم تكن زيادة المبنى فيها مفضية إلى زيادة المعنى وإنّما كل صيغة تدلّ على معنى مختلف عن معنى الصيغة الأخرى"[٣٥].

٢_**الأفعال:**تطرد قاعدة الزيادة في الأفعال أكثر منها في الأسماء أو الحروف الأمر الذي جعل ابن جني ومن تابعه من العلماء يقصر الزيادة على الفعل وما اشتق منه والدكتور حميد الفتلي واحد من العلماء الذين ذهبوا إلى اطّراد هذه القاعدة في الفعل واستدلّ بآي الذكر الحكيم مورداً آراء العلماء بها فمنها ما رضي عنها و وافقها ومنها ما ردّ عليها فمن الآيات التي أشار العلماء إليها التي تندرج ضمن موضوع الزيادة، زيادة السين في (أطاع) في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾[٣٦]، فذهب السيرافي إلى أنّ الفعل(اسطاع) أصله (استطاع) ثم حذفت تاء الاستفعال لّما كثر الكلام بها ولأنّها والطاء من مخرج واحد وثقل موالاتها بلا فاصل[٣٧]، وذهب الزمخشري إلى ذلك ايضاً قال:" اسْطاعُوا بحذف التاء للخفة، لأنّ التاء قريبة المخرج من الطاء"[٣٨]وفسّر الدكتور حميد الفتلي قول السيرافي أنّ علة حذف التاء هي علة صوتية أو استعمالية ولا علاقة لها بزيادة المعنى وردّ عليه بقوله:" ونحن لا نسلّم له بما ذهب إليه فليس كثرة الاستعمال في الفعل (استطاع) كافية لأن يستعمل بصيغة (اسطاع)، فإنّه لم يرد بهذه الصيغة إلّا في مواضع قليلة جداً، وليس موالاة التاء والفاء حجّة في حذفها لورود ذلك في اللغة كثيراً أيضاً"[٣٩]، ومن المفسرين من ذكر أنّ الخضر قال لموسى في المرة الأولى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾[٤٠،٤١]، فذكر التاء في (تستطيع) ولمّا حلّ له الإشكال قال: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[٤٢]، "أي من دون تاء، قال تسطع بعد أن فسّر له المشكل وبيّنه ووضّحه وأزاله، وقبل ذلك كان الإشكال قويا ثقيلا فقال: (تستطع) قال ابن كثير: فقابل الأثقل بالأثقل، والأخف بالأخف كما قال:(أي في الكلام عن سد يأجوج ومأجوج) ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾[٤٣] وهو الصعود إلى أعلاه ﴿ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا٩٧﴾[٤٤] وهو أشق من ذلك فقابل كلّا بما يناسبه لفظا ومعنى"[٤٥].وردّ الدكتور حميد الفتلي على ابن كثير ووصف رأيه (بالبعيد) إذ قال: "هذا تفسير بعيد عن الواقع ولا تطمئنّ اليه النفس"[٤٦]، ومنهم من ذكر أنّ (اسطاع واستطاع) بمعنى واحد وحذفت التاء من الثاني للتحقيق[٤٧]، وقيل:" جاء بالأول بالتاء " تَسْتَطِعْ " على الأصل، وفي الثاني " تَسْطِعْ " بحذفها تخفيفاً لأنه الفرعُ، وعَكَس ذلك في قوله : " فَمَا اسْطَاعُوا أن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً " ؛ لأن مفعول الأول اشتمل على حرفٍ، وفعل وفاعل، ومفعول، فناسبه الحذف تخفيفاً، بخلاف مفعول الثاني فإنه اسم واحد، وهو قوله " نقباً " فناسبه البقاءُ على الأصل:"[٤٨]، وهناك من فرّق بين الاستعمال القرآني لهاتين الكلمتين والاستعمال اللغوي فذكر أنّ (تستطع) و(تسطع) كأنّهما على سواء في غير القرآن، ولكنّهما في كلام الله ليستا على سواء في الميزان، الذي جاء عليه النظم القرآني، وإعجازه القاهر المتحدّي فكلمة (تستطع) فيها شدة، وقسوة، ومصارحة مكشوفة، بالعجز عن الاستطاعة... وقد قالها العبد الصالح هكذا صريحة مكشوفة، ليقطع بها الرحلة مع تلميذه، ولكن حين جلس إلى تلميذه مجلس المعلّم، الذي يكشف لتلميذه، معالم الطريق المظلم أو المشرق، الذي كان يطوّف به فيه– جاءه بهذه الكلمة (تسطع) وقد اقتطع منها هذا المقطع الحادّ، فإذا هي كلمة وديعة رقيقة فيها هروب من المواجهة الصريحة المتحدّية، وعليها مسحة من الحياء والخفر[٤٩]، و وفسّر ابن عاشور قوله تعالى:﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا٩٧﴾[٥٠] "وَمُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُبْتَدَأَ بِفِعْلِ اسْتَطَاعُوا وَيُثَنَّى بِفِعْلِ اسْطَاعُوا لِأَنَّهُ يَثْقُلُ بِالتَّكْرِيرِ، كَمَا وَقَعَ فِي قَوْلِهِ آنِفًا سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً ثمَّ قَوْله: ذلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً وَمِنْ خَصَائِصِ مُخَالَفَةِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ هُنَا إِيثَارُ فِعْلِ ذِي زِيَادَةٍ فِي الْمَبْنَى بِمَوْقِعٍ فِيهِ زِيَادَةُ الْمَعْنَى لِأَنَّ اسْتِطَاعَةَ نَقْبِ السَّدِّ أَقْوَى مِن اسْتِطَاعَةِ تَسَلُّقِهِ، فَهَذَا مِنْ مَوَاضِعِ دَلَالَةِ زِيَادَةِ الْمَبْنَى عَلَى زِيَادَةٍ فِي الْمَعْنَى"[٥١]، وقيل : حذفت التاء من الفعل (تَسْطعْ) نظراً إلى طبيعة موسى عليه السلام التي تقلُّ فيها استطاعة الصبر، فناسبها تقليل حروف الكلمة[٥٢]، وقال الخطيب الاسكافي(ت:٤٢٠هـ) :" للسائل أن يسأل عن (اسْطَاعُوا) في الأولى، فلم خصّت بحذف التاء، دون الثانية في جلّ القراءات والجواب أن يقال: إن الثانية تعدّت إلى اسم، وهو قوله عز وجل: (نقباً) فخفّ متعلقُها فاحتملت بأن يتمّ لفظها، فأمّا الأولى فإنها تعلّق مكانُ مفعولها بـ "أن " والفعل بعدها، وهي أربعة أشياء: أنْ، والفعل، والفاعل، والمفعول الذي هو الهاء، فثقل لفظ "استطاعوا" وكان يجوز تحقيقه حيث لا يقارنه ما يزيده ثقلاً، فلما اجتمع الثقلان، واحتمل الأول التخفيف ألزم في الأول دون الثاني الذي خف متعلّقه"[٥٣]، وقال الدكتور

فاضل السامرائي في قوله تعالى: (فما اسطاعوا أن يظهروه) أي: يصعدوا عليه فحذف التاء، والأصل: (استطاعوا)،ثم قال تعالى:(وما استطاعوا له نقباً) بإبقاء التاء وذلك أنّه لما كان صعود السد الذي هو سبيكة من قطع الحديد والنحاس أيسر من نقبه وأخف عملاً، خُفف الفعل للعمل الخفيف، فحذف التاء، فقال: (فما اسطاعوا أن يظهروه) وطوّل الفعل فجاء بأطول بناء له للعمل الثقيل الطويل فقال:(وما استطاعوا له نقبا) فحذف التاء في الصعود وجاء بها في النقب[٥٤].

المسألة الثالثة(زيادة المبنى لا تؤدي إلى زيادة المعنى)ذكر الدكتور حميد الفتلي قد تزاد بعض الألفاظ حروف من دون أن تزيد في قوّة المعنى وهو كثير شائع في اللغة لا سيما لغة القرآن ، وهذا يشير إلى حقيقة مفادها أنّ ليس كل ما زيد في اللفظ أو كرر قوي المعنى ومن ثم قاعدة زيادة المباني تدل على زيادة المعاني قاعدة ليست مطردة أو ثابتة في الكلام العربي، وأشار الفتلي إلى أنَّ زيادة بعض الحروف لا سيّما في الرسم القرآني من دون أن تؤدي إلى الزيادة في المعنى وهي لا تؤثر في نطق الكلمة أحياناً فمن الحروف الزائدة التي ذكرها الفتلي[٥٥]:

١_الألف:

أ_ زيادة الألف بعد واو الجماعة في الماضي والمضارع المجزوم أو المنصوب أو الأمر واستشهد الفتلي على صحة ذلك بشاهد قرآني جمع به بين الفعل الماضي والمضارع المجزوم والامر قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ ﴾[٥٦] .

ب_ ذكر الدكتور حميد الفتلي أنّ الألف تُزاد بعد واو جمع المذكر السالم وخصّ ذلك في الرسم القرآني؛ إذ ليس المراد منها الزيادة في المعنى وإنّما هي لتكثير البنية وحسب واستدلّ بآي الذكر الحكيم قال تعالى : ﴿ مُلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾[٥٧]، و﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾[٥٨]، و﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾[٥٩].

ت_ ذكر الدكتور حميد الفتلي زيادة الألف بعد الواو التي هي لام المضارع سكنت وانفتحت نحو(أدعوا ربي) .

٢_ **الواو** ذكر الدكتور حميد الفتلي أنّ الواو قد تزاد لا سيّما في الرسم القرآني من غير أن تؤثر في قوة المعنى أو إضافة دلالة جديدة وأورد لذلك أمثلة:

- زيادتها في آخر الاسم (عمرو) في حالتي الرفع والجر، وذكر الفتلي أنّ العلماء قد عللوها بتعليلات كثيرة غير أنهّ رأى من الأفضل تركها اليوم، لأنّ الطباعة الحديثة كفّتنا مؤونة ذلك فزيادة الواو في آخر(عمرو) لا تدلّ على زيادة المعنى، ويبدو لي أنّهم كانوا يزيدون الواو فرقا بينها وبين "عُمَر" كتابة لأنَّ العربية كانت محركة لفظا لا كتابة ونحن اليوم نفعل ذلك نحرك لفظا لا كتابة فمازلنا بحاجة الى هذه الواو للفرق
- ومن الأمثلة التي أوردها الدكتور حميد الفتلي أيضاً زيادة الواو بعد الهمزة في لفظة (أولوا) في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ ﴾[٦٠]، و﴿ أُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[٦١]، وكذلك الواو في اسم الإشارة في قوله تعالى : (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ ﴾[٦٢]، فإنّ الواو زيدت ولم تؤثر في الاسم لفظاً ولا معنى.ومِمَّا سجّله اللغويون من زيادة في اللفظ والمعنى واحد قولهم :" ضره وَبِه ضرا وضررا ألحق بِهِ مَكْرُوها أَو أَذَى وَفُلَانًا إِلَى كَذَا أَلْجَأَهُ إِلَيْه اضطره إِلَيْهِ أحوجه وألجأه"[٦٣]، وقولهم :"غَمَدْتُ السيفَ وأَغْمَدتُه بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَهُمَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ"[٦٤]، وقولهم :" مَارَهُ وَأَمَارَهُ إِذَا أَسَالَهُ"[٦٥]، ومنه "تَخِذْتُ زَيْدًا خَلِيلًا بِمَعْنَى جَعَلْتُهُ وَاتَّخَذْتُهُ كَذَلِكَ"[٦٦]، وقرأ أبو عمرو (لتَّخِذتُ)[٦٧] في قوله تعالى : ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[٦٨]، وأورد ابن سيدة رأياً للزجاج وردّ عليه قال:" وَقَالُوا فِي الْمَاضِي تَخِذَ فَكَانَ الزّجاج يَقُول أصل تَخِذَ اتَّخَذَ، وَلَيْسَ الْأَمر عِنْدِي كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ لَو كَانَ اتَّخَذَ وحُذفت التَّاء مِنْهُ لوَجَبَ أَن يُقَال تَخَذَ وَلَيْسَ أحدٌ يَقُول تَخَذَ بِفَتْح الْخَاء، وَحكى أَبُو زيد تَخِذَ يَتْخَذ تَخْذاً "[٦٩] .

المسألة الرابعة(النقص في المبنى لا يؤدي إلى النقص في المعنى)

يرى الدكتور حميد الفتلي مثلما أن الزيادة في المباني لا تؤدي بالضرورة إلى الزيادة في المعاني فإنّ النقص في الأول لا يؤدي إلى النقص في الثاني أيضاً ، وذلك واضح في بعض الألفاظ في اللغة عامة وفي الرسم القرآني خاصة فإن هذه الألفاظ حذف منها حرف أو أكثر لكنّها حافظت على معناها كألف لام اللائي وألف لكنّ مثقلة ومخففة وألف اسم الإشارة هذا وذلك وأولئك، وألف هاء التنبيه في هؤلاء وألف ههنا وألف إله وألف ياء النداء في الرسم القرآني خاصة نحو(يرب ويأيها ويآدم ويأبتاه وينوح ويسماء) وألف (ملئكة) وحذف ألف (بسم الله الرحمن الرحيم) وأضاف الدكتور حميد الفتلي أنّ هذا النوع من الأمثلة هو خاص في الرسم القرآني وأنّ النقص في بعض الحروف لا يؤثر في معنى الكلمة[٧٠]. وإذا تأملنا في الأمثلة التي استشهد بها الدكتور حميد الفتلي نجد أنّ العلماء قد أشاروا إلى ذلك أي: أنّ الألف قد تحذف في بعض الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم، لكنّهم لم يشيروا إلى القاعدة التي أشار الفتلي إليها وهي قاعدة (النقص في المبنى لا يؤدي إلى النقص في المعنى) بل أشاروا إلى أنّ حذف الألف في الرسم القرآني سببه التخفيف أو كثرة الاستعمال فممّا جاء في حذف الألف في النداء قول أبو بكر الانباري: "فإن قال قائل لم حذفوا ألف (يا) من المصحف في قوله: "ألا يا اسجدوا" قيل له: العرب تحذف ألف (يا) من الكتاب، من ذلك أنهم كتبوا ﴿ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ﴾[٧١]، بحذف الألف وإنما جاز حذف الألف من (يا)؛ لأن (يا) تدعي بها الأسماء ولا تدعي بها الأفعال، فحذفوا

الألف لكثرة الاستعمال"[٧٢]، وقد " حذف قوم ألف النداء في المصحف فكتبوا: يداود ويعيسى بغير ألف، وإنما حملهم على ذلك علمهم بالنداء وإثبات الألف أجود وأقيس"[٧٣]، أمّا حذف الألف من البسملة فعلّلها الرازي هو من أجل التخفيف قال:" حَذَفُوا أَلِفَ (اسْمِ) مِنْ قَوْلِهِ: (بِسْمِ اللَّهِ) وَأَثْبَتُوهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾[٧٤] وَالْفَرْقُ من وجهين: الأول: أن كلمة (باسم اللَّهِ) مَذْكُورَةٌ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَفْعَالِ، فَلِأَجْلِ التَّخْفِيفِ حَذَفُوا الْأَلِفَ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْمَوَاضِعِ فَإِنَّ ذِكْرَهَا قَلِيلٌ. الثَّانِي: قَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّمَا حُذِفَتِ الْأَلِفُ فِي قَوْلِهِ: (بِسْمِ اللَّهِ) لِأَنَّهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ بِسَبَبِ أَنَّ الِابْتِدَاءَ بِالسِّينِ السَّاكِنَةِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، فَلَمَّا دَخَلَتِ الْبَاءُ عَلَى الِاسْمِ نَابَتْ عَنِ الْأَلِفِ فَسَقَطَتْ فِي الْخَطِّ، وَإِنَّمَا لَمْ تَسْقُطْ فِي قَوْلِهِ: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ لِأَنَّ الْبَاءَ لَا تَنُوبُ عَنِ الْأَلِفِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا فِي (بِسْمِ اللَّهِ) لِأَنَّهُ يُمْكِنُ حَذْفُ الْبَاءِ مِن اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى صَحِيحًا، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ اقْرَأِ اسْمَ رَبِّكَ صَحَّ الْمَعْنَى، أَمَّا لَوْ حَذَفْتَ الْبَاءَ مِنْ (بِسْمِ اللَّهِ) لَمْ يَصِحَّ الْمَعْنَى فَظَهَرَ الْفَرْقُ"[٧٥]،وهناك من ذكر أنّ الواو" تزاد في أولئك بين الألف واللام فرقا بينها وبين إليك إذ حذفوا ألف أولئك الذي بعد اللام لكثرة الاستعمال فالتبست بإليك، وكانت الواو أولى بالزيادة من الياء، لمناسبة ضمّة الهمزة؛ ومن الألف، لاجتماع صورتي الألف، وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاها، وجعلت الزيادة في أولئك دون إليك، لأن الاسم أحمل للزيادة من الحرف ولأن أولئك قد حذف منه الألف فكان أولى بالزيادة لتكون كالعوض من المحذوف"[٧٦]، ومن الأمثلة التي أوردها السيوطي في حذف الألف في أسماء الإشارة قال :" وتحذف أَيْضا ألف (هَا) مَعَ اسْم الْإِشَارَة الْخَالِي من الْكَاف نَحْو (هَذَا) و (هَذِه) و (هَؤُلَاءِ) لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَاله مَعَه حَتَّى صَار كَلَفْظِ مركب بِخِلَاف الْمُتَّصِل بِالْكَاف فَإِنَّهُ يجب فِيهِ الْإِثْبَات نَحْو (هَا ذَاك) وَكَذَا هَا الْمُتَّصِلَة (بتا) و (تي) تكْتب بِالْألف نَحْو هاتا وهاتي وَهَاتَانِ وتحذف أَيْضا ألف هاه مَعَ مُضْمر أَوله همزَة نَحْو هأنتم هأنا هأنت بِخِلَاف (نَحن) قَالَ أَحْمد بن يحيى قَالَ الْكسَائي فِي هأنتم وهأنا حذفوا ألف هَا وَلَيْسَ بِشَيْء وَإِنَّمَا حذفوا الْهمزَة بِدَلِيل أَنهم لم يحذفوها فِي هَا نَحن فَدلّ على أَن المحذوفة فِي هأنتم وهأنا همز الثَّانِيَة لَا الأولى"[٧٧]، وهناك من ذكر أنّ الألف تحذف مع أسماء العدد قال:" وكذا حذفوا والألف من أسماء العدد كيف تصرفت نحو: ثلث مرات، ثلثين ليلة، ثلثمائة، ثمني حجج، ثمنين جلدة"[٧٨] .ويبدوا لي أنّ حذف الألف في بعض الكلمات التي وردت في القرآن الكريم قد حذفت شكلاً لا نطقاً، ولو حذفت من النطق لأحدثت إرباكاً في معنى اللفظ، فالقارئ لهذه الألفاظ ينطقها بالألف لمجرد النظر إليها من غير أن يلتبس عليه الأمر مهما كان شكلها؛ لأنّ الذاكرة قد حفظت شكل هذا اللفظ من جهة، وكيفية النطق به من جهة أخرى، وبما أنّنا ننطق اللفظ كاملاً من غير نقص، فهذا يعني أنّه لا نقص فيه من حيث المعنى خلافاً (لحذر وحاذر) فحذر اختلفت لفظاً وشكلاً من حاذر، كما أن هذا النقص أعطى زيادة ومبالغة في المعنى.

نتائج البحث:

. لم يسلم الدكتور الفتلي للقاعدة القائلة أنَّ(زيادة المبنى يودي إلى زياة في المعنى)تسليماً مطلقاً, بل اتّخذ طريقا وسطاً بين الأخذ بها والرفض

. يرى الدكتور حميد الفتلي أنّ هذه القاعدة من القواعد الفرعية وهي تختص بالصرف أكثر منها في غيره من فروع اللغة وأنّها ليست قاعدة مطردة فالزيادة في المبنى تودي إلى الزيادة في المعنى أحياناً.

. أثبت الدكتور الفتلي من خلال الأمثلة التي أوردها في باب الزيادة الصرفية, أن الزيادة تكون في الأسماء كما تكون في الأفعال وما يجري مجراها خلافاً لما ادعاه ابن جني ومن تابعه من أنّ الزيادة تكون في الأفعال وما يجري مجراها فقط.

قائمة المصادر المراجع

القرآن الكريم

. . الأساس في التفسير, سعيد حوّى (المتوفى ١٤٠٩ هـ), دار السلام – القاهرة, ١٤٢٤ هـ.

. . الكشف والبيان عن تفسير القرآن, أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ), أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه, تح: عدد من الباحثين (٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (صـ ١٥), أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين, دار التفسير، جدة – المملكة العربية السعودية, ط١, ٢٠١٥ م.

. . درة التنزيل وغرة التأويل, أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ), دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى آيدين, جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة , ط١, ٢٠٠١ م.

. أدب الكتاب, أبو بكر محمد بن يحى الصولي (ت ٣٣٥هـ), نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري, ونظر فيه علامة العراق: السيد محمود شكري الآلوسي, المطبعة السلفية – بمصر، المكتبة العربية – ببغداد, ١٣٤١ م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه – القاهرة، ط١، ١٩٥٧ م.

. البلاغة العربية, عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ), دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت , ط١, ١٩٩٦

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ.

. التعبير القرآني, د. فاضل السامرائي, عمان دار عمار, ط٤, ٢٠٠٦م.

. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط٤، (د. ت).

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز, يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ), المكتبة العنصرية – بيروت, ط١, ١٤٢٣ هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد, المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ),حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح, دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية, ط١, ٢٠٠٦ م.

. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، ١٩٨٨ م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تح:–، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر , ضياء الدين بن الأثير, تقديم أحمد الحوفي – بدوي طبانة , دار الرفاعي للنشر , ط٢ , ١٩٨٣م.

. المخصص, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ), تح: خليل إبراهم جفال, دار إحياء التراث العربي, ط١, ١٩٩٦م.

. المصباح المنير في غريب شرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي أبو العباس (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية _ بيروت ،

. المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية بالقاهرة, (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار), دار الدعوة, (د – ت).

. إيضاح الوقف والابتداء, محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ), تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, ١٩٧١م.

. بحوث ودراسات في اللغة والنحو , د. حميد عبد الحمزة الفتلي(ت١٤٤٣هـ), عمان– مركز الكتاب الأكاديمي, ط١, ٢٠٢٠م.

. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى الزّبيدي(ت١٢٠٥هـ)،تح: مجموعة من المحققين،

. شرح أصول الكافي , للمولى محمد صالح المازندراني المتوفى (١٠٨١) , مع التعليقات القيمة للميرزا أبو الحسن الشعراني المتضمن لكتاب الكافي في الأصول والروضات , تح : السيد علي عاشور , دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان , ط٢ , ٢٠٠٨م.

. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)تح أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ط ١، ٢٠٠٨ م.

. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن, زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ), تح : محمد علي الصابوني, دار القرآن الكريم، بيروت – لبنان, ط١, ١٩٨٣ م.

. مجمع البيان في تفسير القرآن , لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي , دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

. محاسن التأويل, محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ), تح محمد باسل عيون السودط١, ١٤١٨ هـ.

. مصباح الكفعمي أو جنة الأمان الواقعية وجنة الإيمان الباقية , للشيخ تقي الدين أبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمي, مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان, ١٩٩٢م.

. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني, محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرماني، أبو العلاء الحنفي (ت بعد ٥٦٣هـ), دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج, تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد, دار ابن حزم للطباعة ط١, ٢٠٠١ م.

. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ), دار إحياء التراث العربي – بيروت, ط٣, ١٤٢٠ هـ.

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية

هوامش البحث

[1] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١١٥، ١١٦.

[٢] لسان العرب :٣/ ١٩٨.

[٣] البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٤.

[٤] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو ١٢٤ – ١٢٥.

[٥] الكتاب : ٤/ ٧٥.

[6] الخصائص : ٣/ ٢٦٨ – ٢٧١.

[٧] المصدر نفسه : ١٥٧/٢.

[٨] القمر : ٤٢.

[٩] المثل السائر: ٢/ ١٩٧.

[١٠] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١١٨ –١١٩.

[١١] البقرة : ٢٥٥.

[١٢] التوبة : ٧٨.

[١٣] القمر : ٤٢.

[١٤] الشعراء : ٩٤.

[١٥] أي السقوط على الوجه لذلك قال هنا القلب أي انقلب على وجهه ، ينظر : الكليات :٧٧٣.

[١٦] ينظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : ٢/ ٨٦، ٨٧، ٨٨.

[١٧] المثل السائر : ٢/ ١٩٨ – ١٩٩.

[١٨] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٢٠.

[١٩] البقرة : ٩.

[٢٠] التمهيد في علوم القرآن : ٥/ ٤٥، ٤٦.

[٢١] ينظر: بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٢٣.

[٢٢] البيان في تفسير القرآن : ٤٦٦.

[٢٣] ينظر بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٢٧.

[٢٤] ينظر : تفسير الميزان : ١ / ٩ ، والتفسير الوسيط : ١٤/ ٣١٢.

[٢٥] شرح قواعد الإعراب : ١/ ٦.

[٢٦] معاني القرآن للنحاس : ٥٤/١.

[٢٧] مجمع البيان في تفسير القرآن : ١/ ٢٣.

[٢٨] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : ٦/١.

[٢٩] شرح أصول الكافي : ٤٠٢/١٠.

[٣٠] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٢٦.

[٣١] ينظر : المصباح للكفعمي :٣١٧ .

[٣٢] التحرير والتنوير : ١/ ١٧٢.

[٣٣] الكوثر : ١.

[٣٤] التحرير والتنوير :٣٠/ ٥٧٢، ٥٧٣.

[٣٥] بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٢٨.

[٣٦] الكهف : ٧٨.

[٣٧] ينظر : شرح كتاب سيبويه : ١/ ١٨٣.

[٣٨] الكشاف : ٢/ ٧٤٨.

[٣٩] بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٣٠.

[٤٠] الكهف : ٧٨.

[٤١] ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن : ٦/ ١٨٦.

[٤٢] الكهف ٨٣.

[٤٣] الكهف : ٩٧.

[٤٤] الكهف : ٩٧.

[٤٥] الأساس في التفسير : ٦/ ٣٢١٤، وينظر : تفسير القاسمي محاسن التأويل : ٧/ ٥٦.

[٤٦] فصول في الأحكام التقويمية : ٩١.

[٤٧] ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤/ ٣١٧.

[٤٨] فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن : ١/ ٣٤٦.

[٤٩] ينظر : التفسير القرآني للقرآن : ٨/ ٦٦٧.

[٥٠] الكهف : ٩٧.

[٥١] التحرير والتنوير : ١٦: ٣٨.

[٥٢] ينظر : البلاغة العربية : ٢/ ٤٧.

[٥٣] درة التنزيل وغرة التأويل : ١/ ٨٨٣، ٨٨٤.

[٥٤] التعبير القرآني : ٧٥.

[٥٥] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥.

[٥٦] البقرة : ٢٤.

[٥٧] البقرة :٤٦ .

[٥٨] القمر : ٢٧.

[٥٩] آل عمران : ١٨.

[٦٠] الأنفال : ٧٥.

[٦١] البقرة : ١٧٩.

[٦٢] البقرة : ٥.

[٦٣] المعجم الوسيط : ١/ ٥٣٧.

[٦٤] لسان العرب : ٣/ ٣٢٦، وينظر :تاج العروس من جواهر القاموس : ٨/ ٤٦٩.

[٦٥] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : ٢/ ٥٨٥.

[٦٦] المصدر نفسه : ١/ ٧٣.

[٦٧] مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني : ٢٦٠.

[٦٨] الكهف : ٧٧.

[٦٩] المخصص : ٤/ ٣٣٤.

[٧٠] ينظر : بحوث ودراسات في اللغة والنحو : ١٣٩، ١٤٠.

[٧١] الاعراف : ٥٩.

[٧٢] إيضاح الوقف والابتداء : ١/ ١٧٣.

[٧٣] أدب الكتاب للصولي : ٢٤٥.

[٧٤] العلق : ١.

[٧٥] تفسير الرازي مفاتيح الغيب : ١/ ١٠٣، واللباب في علوم الكتاب : ١/ ١٢٩.

[٧٦] صبح الأعشى في صناعة الإنشاء : ٣/ ١٧٨.

[٧٧] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ٥٢٣.

[٧٨] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ١٧.